

التمادي السعودي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. حسين مجيد عبد علي الجنابي

كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية

husseinmalhusnawi@gmail.com

بعد عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بتحويلات سياسية وأمنية، رافقها انفتاح على التفاعلات الدولية الإقليمية، مما جعل الساحة العراقية في مجال تقاطعات المصالح الإقليمية. فقد برز الدور السعودي بدوره الإقليمي المؤثر في المنطقة. مما جعل التداعي للدراسة والتحليل في إطار العلاقات الدولية وتوازن القوى في الشرق الأوسط.

After 2003, Iraq entered a new phase characterized by political and security transformations, accompanied by increased engagement with regional and international actors, placing the Iraqi arena at the crossroads of regional interests. Saudi Arabia's influential regional role became particularly prominent, prompting further study and analysis within the framework of international relations and the balance of power in the Middle East.

الملخص

شهدت العلاقات العراقية السعودية تقلبات متعددة تنوعت عبر عقود طويلة ، إذ تنوعت بين تعاون استراتيجي في فترات معينة، وتوجس ومناصفة نفوذ في بعض الاحيان، وقد أدت التحولات التي حدثت في المنطقة، وخاصة منذ بداية القرن الحادي و العشرين بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى إدراك المملكة العربية السعودية أهمية العراق كدولة محورية في الشرق الأوسط، بما يتصل بالأمن الإقليمي والسياسة النفطية والتوازنات بين القوى الإقليمية، يخوض هذا البحث في ماهية التماهي السعودي في العراق، مع تحليل الدوافع لهذا التماهي وأدواته، وأثاره على السياسة الداخلية العراقية.

Abstract

Iraqi-Saudi relations have witnessed multiple fluctuations over long decades, ranging from strategic cooperation at certain times to suspicion and competition for influence at others. The transformations that occurred in the region, especially since the beginning of the 21st century after the U.S. invasion of Iraq in 2003, led the Kingdom of Saudi Arabia to realize the importance of Iraq as a pivotal state in the Middle East, in connection with regional security, oil policy, and balances among regional powers. This research explores the nature of Saudi overreach in Iraq, analyzing the motives behind this involvement, its tools, and its effects on Iraqi domestic politics.

المقدمة:

شهدت العلاقات السعودية والعراقية تحولات بأشكال جذرية وبلغية بعد عام ٢٠٠٣ وهو العام الذي شهد سقوط نظام حزب البعث المتمثل برئيسه صدام حسين حيث أبرزت السعودية كفاعل رئيسي في المنطقة.

واتبعت سياسات تتعلق بالأمن الإقليمي العراقي فضلا عن التدخل الاقليمي في العراق كان له اثر كبير في عدم استقرار الوضع الأمني و تجسس في تجسد في تمرير اضعاف النموذج الديمقراطي وتشويه ايجابياته بالشكل الذي يمنع وصوله إلى الدول الخليجية حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والدينية من جهة والاستقرار السياسي في العراق تعددت جوانب التمادي السعودي في سياحة المملكة إلى مواجهة النفوذ الإيراني الذي أصبح متزايد في العراق والذي اعتبرته السعودية تهديدا لأمنها القومي ومن جهة أخرى حينها قامت المملكة العربية السعودية بمحاولة تعزيز من خلال دعم بعض الفصائل السنية وكذلك دورها في دعم التيار الوهابي السلفي في العراق واستثمارها للحرب في العراق لتعزيز نفوذها الإقليمي. وهذا أدى إلى تأثير التدخل الإقليمي في عدم استقرار العراق وهذا مما أثر في الحياة السياسية والاقتصادية للدولة العراقية بشكل عام آنذاك.

الفصل الأول :

أبعاد العلاقات العراقية - السعودية

هذا الفصل يتحدث عن العلاقات العراقية - السعودية بعد عام ٢٠٠٣ النص يناقش دور السعودية في دعم التيار السلفي الوهابي في العراق بعد الغزو الأمريكي، وكيف استخدم هذا الدعم لتعزيز الصراع الطائفي في العراق والحفاظ على عدم استقراره وكما يتحدث عن التحديات الأمنية في العراق وتأثير التدخل الإقليمي في عدم استقراره وتشويه الديمقراطية. ويُشير إلى وثيقة "استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠" كدليل على تلك التحديات. مما أدى إلى الحرب على العراق فهي مسافة بين الحكومة السعودية وحلفائها أمثال التيار الوهابي السلفي (التكفيري).

فضلاً عن استثمار الحكومة السعودية للحرب في العراق كخيار بعد توظيف الحلف الديني الوهابي خطابه خلال عقد من الزمن الماضي والتمسك السعودي بالحكومة كملجأ سني لهذا الحليف في مقابل البروز الشيعي في العراق وخطره بالنسبة لهم في المستقبل ولهذا دعمت المملكة العربية السعودية وحكوماتها بعد احتلال بغداد عام ٢٠٠٣ حليفه الدين الوهابي المتطرف من الجماعات السنية بجرعات طائفية وتطوير وسائل التعبئة الطائفية اعلامياً واحتضان أقطاب التيار السلفي في الإعلام الحكومي .

المبحث الأول: الأبعاد السياسية والأمنية

أن التدخل الأقليمي في العراق كان له أثر كبير وصريح في عدم استقرار البلد و زعزعة الوضع الأمني داخله و تجسد في استمرار أضعاف النموذج الديمقراطي وتشويه ايجابياته بالشكل الذي يمنع وصوله الى دول الخليج وهذا أدى بالصراعات الداخلية بين ابناء الشعب وذلك أدى الى ضعف الامن في المنطقة.

وفي هذا الاثناء اتجه عدد من السياسيين الاجانب والسياسيين العراقيين إلى اتهام السعودية بدعمها التمرد السني في العراق الذي قد تجاوز ذلك إلى اتهام المملكة العربية السعودية بشكل علني وصريح من قبل الأمريكان بأن ٤٠% من المقاتلين الأجانب في العراق يحملون الجنسية السعودية فضلاً عن ٧٥% من الانتحاريين خاصة يحملون الجنسية السعودية وأموال تقدر بالملايين تصل إلى عشرات السنين في العراق ويكون مصدرها من المملكة العربية السعودية^(١).

فضلاً على أن التحدي الأكبر نتيجة للتحول السريع الذي يوفر بيئة خصبة للاستقطاب الديني والمذهبي و العرقي في المجتمع تعددي المذاهب والأديان وطبيعة المجتمع العراقي التعددي في خلق التأثير اللازم على الملف الأمني في العراق وهذا مما يحقق مصالحها وهذا ما يزيد التدخلات السياسية قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة وتوسعة مصالحها الشخصية بذلك أصبحت المخاوف الأمنية التي قد حصلت في هذه المنطقة^(٢).

المطلب الاول: البعد السياسي من التدخل السعودي في العراق

بعد الإطاحة بنظام صدام حسين في ٢٠٠٣ ، بدأ العراق يشهد صعودًا كبيرًا للنفوذ الإيراني، لا سيما بعد أن أصبحت الحكومة العراقية الجديدة تتأثر بشكل كبير بالقوى الشيعية المدعومة من إيران الحكومة العراقية التي تم تشكيلها بعد الاحتلال الأمريكي كان أغلب قادتها من الشيعة، والذين تربطهم علاقات قوية مع إيران. هذا الواقع أثار قلق السعودية بشكل خاص، إذ اعتبرت الرياض أن العراق في طريقه ليصبح تحت السيطرة الإيرانية، مما يهدد الهيمنة السنية في المنطقة السعودية، التي تعتبر نفسها زعيمة العالم السني، كانت تخشى أن يؤدي هذا التحول إلى فقدان دورها الإقليمي في منطقة الخليج العربي. لذلك، بدأت الرياض في اتخاذ خطوات للحد من النفوذ الإيراني في العراق، مثل دعم الجماعات السنية والمجموعات المسلحة التي كانت تعارض الحكومة العراقية المدعومة من إيران من خلال هذا الدعم كانت السعودية تسعى إلى إنشاء تحالف سني قوي يمكنه مواجهة المد الشيعي في العراق^(٣).

ومن الأسباب التي دفعت السعودية للتدخل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو القلق الشديد من انهيار العراق كدولة وتحوله إلى حالة من الفوضى التامة المملكة العربية السعودية كانت تعتبر أن استقرار العراق ليس فقط أمرا مهما لها، بل هو أساس لاستقرار منطقة الخليج ككل. فالعراق الذي كان يعد أحد اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، إذا تعرض لانهيار شامل، فإن ذلك سيؤدي إلى تداعيات خطيرة تهدد الأمن الإقليمي من أبرز هذه التداعيات، خطر انتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل "القاعدة" التي كانت قد بدأت تنشط في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. انتشار هذه الجماعات كان يعني تهديدًا مباشرًا للأمن السعودي بالنظر إلى أن التنظيمات الإرهابية لم تكن تقتصر على العراق فقط، بل كان بإمكانها أن تمتد إلى دول الخليج المجاورة.

إضافة إلى ذلك، كانت السعودية تشعر بالقلق من أن تصاعد العنف الطائفي في العراق قد يؤدي إلى نتائج كارثية، مثل تصاعد التوترات الطائفية في منطقة الخليج التي تضم أغلبية سنية في السعودية. هذه الفوضى لم تكن لتؤثر فقط على العراق، بل كانت تهدد استقرار دول المنطقة كلها، بما في ذلك السعودية.

لذلك، كان من الأهداف الرئيسية للسعودية من تدخلها في العراق محاولة تجنب انهيار الدولة العراقية بكل ما تحمله من تبعات مدمرة. كان التحدي الكبير الذي تواجهه المملكة هو محاربة التهديدات الإرهابية التي بدأت تنتشر إلى العراق بعد ٢٠٠٣ ، ومن ثم إيقاف انتشارها إلى باقي دول الخليج^(٤).

المبحث الثاني : حماية الأمن القومي السعودي

بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، كان للأمن القومي السعودي دور أساسي في تحديد سياسة المملكة تجاه العراق المملكة كانت ترى أن أي حالة من الاضطراب في العراق قد تؤدي إلى تهديد مباشر لأمنها الداخلي ولحدودها. ففي ظل الظروف التي عاشها العراق بعد الغزو الأمريكي، كانت الجماعات المسلحة مثل "القاعدة" و"داعش" تبدأ في تكوين خلايا قوية، ما جعل المملكة تشعر بقلق بالغ.

هذه الجماعات لم تقتصر على العراق فقط، بل كان لها امتدادات وارتباطات داخل السعودية، خصوصا مع بعض العناصر المتطرفة التي كان لها تأثير في الداخل السعودي.

من هنا، كان من الممكن أن تستخدم الأراضي العراقية كمنصة لشن هجمات إرهابية ضد المملكة، سواء عبر العمليات العسكرية المباشرة أو من خلال دعم وتمويل هذه الجماعات. وكانت المملكة تعرف جيدا أن أي تحول للأراضي العراقية إلى قاعدة للإرهاب سيتسبب في تهديدات كبيرة للأمن القومي السعودي، نظراً للترابط العميق بين التنظيمات الإرهابية في العراق والنشاطات المتطرفة داخل السعودية^(٥).

في هذا السياق، كان النظام السعودي في موقف حساس للغاية. فمن جهة، كان عليه الحفاظ على استقرار البلاد الداخلي في مواجهة هذه التهديدات الإرهابية المتزايدة، ومن جهة أخرى كان عليه أن يتحرك بسرعة لمنع انتقال هذه الفوضى إلى الأراضي السعودية. لذلك، كان التدخل السعودي في العراق يسعى بشكل أساسي إلى محاربة

هذه الجماعات المتطرفة ومنعها من التسلل إلى السعودية، بل كان يهدف أيضا إلى تقليص خطر انتشار الفكر المتطرف عبر الحدود^(٦).

المطلب الأول : تعزيز مكانتها الإقليمية

من الأهداف الرئيسية التي سعت إليها السعودية لتحقيقها من خلال تدخلها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان تعزيز مكانتها الإقليمية. بعد سقوط نظام صدام حسين، برز النفوذ الإيراني بشكل ملحوظ في العراق، حيث تمكنت طهران من تأسيس علاقات قوية مع الحكومة العراقية التي كانت تقودها القوى الشيعية. هذا التوسع الإيراني كان يشكل تهديداً مباشراً للموقع القيادي الذي كانت السعودية تحتفظ به في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في ظل المنافسة الشديدة بينها وبين إيران على الهيمنة الإقليمية.

نظراً لأن السعودية تمثل أكبر دولة سنية في المنطقة، كانت تشعر أن تزايد النفوذ الشيعي، وخاصة النفوذ الإيراني، في العراق قد يؤثر على توازن القوى في الشرق الأوسط بشكل عام. لهذا، كان تدخلها في العراق جزءاً من محاولاتها لمواجهة هذا التوسع والسعي إلى الحفاظ على دورها القيادي بين الدول السنية في المنطقة^(٧).

أحد الأساليب التي اعتمدتها السعودية كان دعم بعض الجماعات السنية في العراق، بما في ذلك الميليشيات السنية المعادية للنفوذ الإيراني. هذه الخطوة كانت تهدف إلى تقوية الجبهة السنية في مواجهة تأثيرات إيران في العراق المملكة كانت تأمل في أن تساهم هذه التحركات في خلق توازن إقليمي، يعكس تعددية طائفية في العراق، بدلاً من سيطرة كاملة من قبل القوى الشيعية المدعومة من إيران.

هذا التوازن الإقليمي كان من شأنه أن يعيد لمصالح السعودية في العراق مكانتها ويخفف من خطر الهيمنة الإيرانية، دون أن يؤدي إلى تفجر توترات طائفية عميقة قد تؤثر على استقرار المنطقة بالكامل^(٨).

المطلب الثاني : تعميق الانقسامات الطائفية

رغم أن السعودية كانت تسعى لتحقيق أهداف استراتيجية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مثل الحد من النفوذ الإيراني وتعزيز مكانتها الإقليمية، إلا أن تدخلاتها في الشأن العراقي كان لها تأثيرات عكسية من أبرز هذه التأثيرات تعميق الانقسامات الطائفية بين الشيعة والسنة. كان دعم السعودية لبعض الجماعات السنية في العراق جزءاً من محاولاتها لمواجهة الهيمنة الشيعية المدعومة من إيران لكنها لم تدرك أن هذا الدعم قد يفاقم التوترات الطائفية في بلد يعاني أساساً من صراعات دينية معقدة.

الشيعة في العراق، الذين كانوا يشكلون الأغلبية بعد سقوط صدام حسين شعروا بأن تدخلات السعودية تدعم الانقسام الطائفي وتعمل ضد مصالحهم. في المقابل، كانت الجماعات السنية في العراق تشعر بالتهميش من قبل الحكومة العراقية التي كانت تهيمن عليها القوى الشيعية المدعومة من إيران. هذا الشعور بالتهميش والحرمان من السلطة دفع بعض الفصائل السنية إلى التصعيد والمطالبة بحقوقهم، مما زاد من تعميق الانقسامات بين الطوائف.

تزايدت التوترات بين المكونات الطائفية في العراق، مما أسهم في تفاقم الوضع الأمني هذا الانقسام الطائفي كان أرضاً خصبة لنشوء جماعات متطرفة مثل "داعش"، التي استفادت من الفوضى والانقسامات الطائفية لتوسيع نفوذها في العراق. فبدلاً من أن تساهم تدخلات السعودية في تحقيق استقرار العراق، ساعدت بشكل غير مباشر في تأجيج الصراع الداخلي بين السنة والشيعة، مما جعل من الصعب إيجاد حل سياسي أو أمني في ظل هذه الأوضاع المتأزمة^(٩).

الفصل الثاني

خوف من زيادة النفوذ الإيراني

التوسع الإيراني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة. بعد سقوط نظام صدام حسين، الذي كان يشكل عائقاً أمام طموحات إيران الإقليمية، استغلت طهران الفراغ السياسي والأمني في العراق لتعزيز وجودها في البلاد. إيران كانت تسعى إلى فرض نفوذها على العراق من خلال دعم الجماعات الشيعية العراقية، التي كانت تمثل الأغلبية بعد سقوط نظام صدام، وذلك عبر تقديم دعم سياسي وعسكري لتلك الجماعات.

إيران قامت بتوجيه دعمها للأحزاب الشيعية مثل "المجلس الأعلى الإسلامي" و"حزب الدعوة بالإضافة إلى دعم الميليشيات الشيعية المسلحة مثل "بدر" و"كتائب حزب الله"، التي كان لها دور كبير في التأثير على الأمن والسياسة في العراق. هذا التوسع الإيراني تمثل في بناء علاقات وثيقة مع الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٥، حيث شكلت القوى الشيعية محوراً رئيسياً في النظام السياسي العراقي الجديد.

على الصعيد العسكري، كانت إيران تقدم دعماً مباشراً للجماعات المسلحة الشيعية، سواء من خلال التدريب أو التمويل أو توفير الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، استغلت إيران الوضع الأمني المتدهور في العراق لتعزيز تواجدتها العسكري في بعض المناطق عبر شبكات من المقاتلين العراقيين المؤيدين لها، وذلك لتعزيز مصالحها الأمنية والاستراتيجية.

أثر هذا التوسع الإيراني كان كبيراً على مستوى المنطقة حيث أدى إلى تغيير موازين القوى في العراق، وزيادة نفوذ إيران على حساب الدول السنية في المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية. هذا النفوذ الإيراني خلق انقسامات طائفية داخل العراق، وعمق الصراع بين الشيعة والسنة، مما ساهم في تأجيج العنف والفوضى في البلاد. كما أن التوسع الإيراني في العراق كان مصدر قلق للعديد من دول الخليج العربي، التي خشيت من أن يؤدي إلى انتشار النفوذ الإيراني في المنطقة بأكملها.

على الرغم من التدخلات السعودية ومحاولات الرياض تحجيم النفوذ الإيراني، فإن هذا التدخل لم يكن كافياً لإضعاف النفوذ الإيراني في العراق في الواقع، أدى تدخل السعودية إلى تعزيز العلاقة بين العراق وإيران، حيث تم دعم الميليشيات الشيعية في العراق من قبل طهران، وزادت الروابط العسكرية والسياسية بين البلدين. إيران استغلت الفوضى التي نشأت في العراق بعد ٢٠٠٣ لتوسيع نفوذها في المنطقة عبر دعم الحكومة الشيعية في بغداد. إيران دعمت بشكل كبير الحشد الشعبي وميليشيات أخرى، مما جعل العراق يتحول إلى ساحة الصراع النفوذ بين القوى الإقليمية، وكانت السعودية هي واحدة من هذه القوى التي حاولت مواجهة هذا النفوذ

المبحث الأول : تزايد النشاط المتطرف السعودي

تزايد النشاط المتطرف السعودي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان نتيجة مباشرة لتدخلات المملكة التي كانت تهدف إلى مواجهة النفوذ الإيراني في العراق السعودية دعمت بعض المجموعات السنية المسلحة في العراق كجزء من سياستها لتقليل تأثير إيران، لكن هذا الدعم كان له عواقب غير متوقعة في بعض الأحيان من خلال دعم هذه الجماعات، كان الهدف هو تعزيز الوجود السني في مواجهة الهيمنة الشيعية المدعومة من إيران. ولكن هذا التدخل أدى إلى تصعيد النزاع الطائفي وزيادة العنف في المنطقة بشكل عام.

تنظيم "القاعدة" في العراق كان من أكبر المستفيدين من هذه البيئة المضطربة، حيث استغل الفوضى السياسية والأمنية في العراق لتوسيع نشاطاته هذا الدعم غير المباشر للمجموعات السنية جعل العراق ساحة خصبة للجماعات المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش" لتوسيع نفوذها. فقد استطاعت هذه الجماعات استقطاب مقاتلين

من مختلف البلدان العربية، بما في ذلك السعودية، مستفيدة من حالة الانقسامات الطائفية والصراعات الداخلية التي خلقتها التدخلات الخارجية^(١٠).

ساهم الدعم السعودي لهذه الجماعات السنية في خلق بيئة من العنف المستمر التي غنت التطرف، حيث أصبح العراق مرتعا للتنظيمات الإرهابية التي استفادت من وجود مجموعات سنية مسلحة مدعومة من الخارج. في المقابل هذا التزايد في الأنشطة المتطرفة لم يكن فقط موجها ضد الحكومة العراقية المدعومة من إيران، بل أسهم أيضا في تهديد استقرار المنطقة بشكل عام، بما في ذلك المملكة نفسها، التي كانت تدفع ثمن دعمها غير المدروس للجماعات المسلحة في العراق^(١١).

المطلب الأول: نتائج تزايد التطرف السعودي في العراق

وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بدأت المملكة العربية السعودية تدعم بعض المجموعات السنية المسلحة في العراق في محاولة لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد. ولكن هذا الدعم كان له نتائج غير متوقعة أسهمت في تصعيد الأوضاع في المنطقة. أولا، أدى هذا التدخل إلى تعزيز التطرف في العراق، حيث أصبح العراق ساحة مفتوحة للنشاطات الإرهابية التي استفادت من النزاع الطائفي بين الشيعة والسنة. ثانيًا، دعم الجماعات السنية كان أحد العوامل التي ساعدت في صعود تنظيم "القاعدة" في العراق، الذي قام بشن العديد من الهجمات الإرهابية على القوات العراقية والأمريكية^(١٢)، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات ضد المدنيين. ثالثًا، كانت هذه الجماعات السنية المسلحة تشكل تهديدًا متزايدًا للمجتمعات السنية نفسها في العراق، حيث نشأت صراعات داخلية بين الجماعات السنية، مما أدى إلى انتشار الفوضى^(١٣).

أما على مستوى المنطقة، فقد كانت نتائج تزايد التطرف السعودي واضحة في تفشي العنف الطائفي، حيث عمقت التدخلات الطائفية في العراق الانقسام بين الشيعة والسنة مما أسهم في إشعال نار الفتنة الطائفية. التوسع في نشاطات المتطرفين ألهم العديد من المجموعات في دول أخرى، وأدى إلى تصعيد العمليات الإرهابية التي استهدفت دول المنطقة بما في ذلك السعودية نفسها من هنا كان لتزايد التطرف نتائج مدمرة على المستوى الأمني والإنساني، مما زاد من تعقيد الوضع في العراق وأثر على استقرار المنطقة بأكملها^(١٤).

مطلب ثاني: تأثير هذا التطرف

إن تزايد التطرف في العراق كان له تأثيرات خطيرة على عدة مستويات على المستوى الأمني، أدى إلى زيادة العنف والإرهاب في العراق الجماعات المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش" استفادت من الفوضى التي نشأت بعد سقوط نظام صدام حسين، وبدأت تنشط بشكل موسع. هذا النشاط الإرهابي لم يقتصر فقط على العراق، بل امتد إلى دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك السعودية، التي شهدت عدة عمليات إرهابية خلال تلك الفترة على يد عناصر متطرفة ترتبط بالقاعدة^(١٥).

على المستوى الطائفي، أسهم هذا التطرف في تأجيج الخلافات بين السنة والشيعة، حيث شعر الشيعة في العراق أن هناك مؤامرة من الخارج لتقويض حكمهم، بينما كان السنة يشعرون بالتهميش والاضطهاد من قبل الحكومة الشيعية المدعومة من إيران. هذا الصراع الطائفي العنيف أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص ودمر مدنا بأكملها. إضافة إلى ذلك، أثر التطرف بشكل كبير على المجتمعات المحلية في العراق ودول الجوار، حيث ازداد تشرد الناس وازدادت معاناتهم الإنسانية نتيجة للهجمات الإرهابية والعمليات العسكرية^(١٦).

على المستوى الدولي، ساهم التطرف في إضعاف الاستقرار الإقليمي، وأدى إلى مزيد من التدخلات الأجنبية في العراق والمنطقة. على سبيل المثال، ساعد تصاعد العمليات الإرهابية على خلق بيئة دافعة لتدخلات عسكرية أمريكية وأوروبية لمكافحة الإرهاب. كما أن تزايد النشاط المتطرف في العراق جعل من الصعب على الدول

العربية إيجاد حلول سلمية للنزاعات الداخلية في دول مثل سوريا واليمن، حيث ارتبطت الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك الدول بتشجيع أو دعم من جهات خارجية، مما زاد من تعقيد المشهد الإقليمي^(١٧).
المبحث الثاني: كيف تخلص من هذا التطرف أو معالجته

لمعالجة التطرف في العراق وفي المنطقة بشكل عام تتطلب استراتيجيات شاملة تهدف إلى تقليص العوامل التي تغذي التطرف:

أولاً، يجب على السعودية ودول المنطقة الأخرى العمل على وقف دعم الجماعات المسلحة، والتوقف عن تأجيج الصراع الطائفي الذي كان له دور كبير في تعزيز التطرف. الحل الأساسي يكمن في الحوار بين الطوائف المختلفة، ودعم الجهود التي تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، وتشجيع العملية السياسية الشاملة التي تضم جميع المكونات العراقية دون استثناء.

ثانياً، يجب أن تكون هناك جهود مكثفة لتعزيز الأمن الداخلي في العراق، ودعم الحكومة العراقية في مواجهة التحديات الأمنية التي تخلفها الجماعات الإرهابية. يتمثل ذلك في تدريب القوات الأمنية العراقية وتزويدها بالمعدات اللازمة لمكافحة الإرهاب، إلى جانب تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية لتبادل المعلومات الاستخباراتية وصد التهديدات الإرهابية قبل أن تصل إلى الأراضي الوطنية^(١٨).

ثالثاً، من الضروري التركيز على معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. يساعد تحسين الوضع الاقتصادي في العراق، خصوصاً في المناطق التي عانت من النزاعات، في تقليل الانخراط في الأنشطة الإرهابية. يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم لإعادة إعمار العراق وتوفير فرص العمل للشباب، وتعليمهم كيفية التأثير إيجابياً في مجتمعهم بدلاً من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

رابعاً، يجب أن تتبنى الدول العربية نهجاً تنموياً شاملاً يشمل مكافحة الفكر المتطرف. هذا يتطلب التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدينية والاجتماعية لضمان نشر ثقافة التسامح والسلام، ومحاربة الأيديولوجيات المتطرفة التي تغذي العنف والإرهاب في المنطقة^(١٩).

الخاتمة

إن تزايد النشاط المتطرف في العراق كان له تأثيرات خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي، وأسهم في تصعيد العنف الطائفي وزيادة النفوذ الإرهابي في المنطقة. بينما كانت المملكة العربية السعودية ودول أخرى تسعى للحد من التوسع الإيراني، أسهمت بعض التدخلات في زيادة الانقسامات الطائفية وتعميق الأزمة. مع ذلك، فإن معالجة هذا التطرف تتطلب استراتيجيات شاملة تركز على التعاون السياسي والأمني بين الدول، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل العراق والمنطقة. كما أن التوصل إلى مصالحة وطنية عراقية شاملة وتعزيز الحوار بين الطوائف المختلفة هو المفتاح للحد من انتشار التطرف، مما يساهم في استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

المصادر والمراجع :

- (١) احمد الدباغ، بعد التقارب الأخير ... هذه ابرز مراحل العلاقات العراقية السعودية.
- (٢) بول أرتس وكارولين رولانس، العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٠.
- (٣) خضر عواد الخزاعي، تاريخ العلاقات العراقية السعودية .. الدور التخريبي لآل سعود في العراق <http://www.kitabat.com/author> ٣٢٩٥٠
- (٤) خليل الربيعي، السلفية في العراق (دراسة في التاريخ والفكر) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٥.

- (٥) سرمد عبد الستار أمين، (العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط وجهة نظر أمريكية) ، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد العدد ١١٢ ، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١١.
 - (٦) السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز يتهم السعودية بدعم وتمويل الإرهاب وأتهم غير ديمقراطيين <http://www.theintercept.com> ، <http://www.sada-alkhaleej.com>
 - (٧) صحيفة الأندبندنت البريطانية تكشف تورط السعودية في دعم تنظيم "داعش" في الاستيلاء على العراق" ، <http://www.ypagency.net> : // <http://www.alsumaria.tv> شمالي العراق
 - (٨) علي محمد حسين العامري، اثر المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية الأمريكية بعد العام ٢٠٠١. أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٧.
 - (٩) عماد علو، تحديات إدارة محافظة صلاح الدين مجلة النهرين العدد الرابع، بغداد كانون الأول ٢٠١٧ .
 - (١٠) غريغوري غور، الإستراتيجية الأمنية للمملكة العربية السعودية، في تقرير موجز علاقات العراق الدولية .
 - (١١) مثني على المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢-٧٣، كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ ،
 - (١٢) محمد عباس ناجي داخل الدائرة تحول القوى كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، الملاحق ، العدد ١٩٧ القاهرة ، يونيو / حزيران ٢٠١٤ ،
-
- (١) مثني على المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢-٧٣، كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ ، ص ٣٨-٣٩.
 - (٢) عماد علو، تحديات إدارة محافظة صلاح الدين مجلة النهرين العدد الرابع، بغداد كانون الأول ٢٠١٧ ، ص ٢٢٣-٢٢٢.
 - (٣) مثني على المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢-٧٣، كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ ، ص ٣٨-٣٩.
 - (٤) مثني على المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢-٧٣، كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ ، ص ٣٨-٣٩.
 - (٥) سرمد عبد الستار أمين، (العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط وجهة نظر أمريكية) ، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد العدد ١١٢ ، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١١، ص ٢٨، ٤١.
 - (٦) علي محمد حسين العامري، اثر المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية الأمريكية بعد العام ٢٠٠١. أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص ٢٣٨.
 - (٧) بول أرتس وكارولين رولانس، العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٠، ص ١١٥-١١٧.
 - (٨) قحطان عدنان أحمد، المصدر السابق، ص ٩٧.
 - (٩) غريغوري غور، الإستراتيجية الأمنية للمملكة العربية السعودية، في تقرير موجز علاقات العراق الدولية ، ص ١١٣ محمد عباس ناجي داخل الدائرة تحول القوى كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، الملاحق ، العدد ١٩٧ القاهرة ، يونيو / حزيران ٢٠١٤ ، ص ٣٥.
 - (١٠) خضر عواد الخزاعي، تاريخ العلاقات العراقية السعودية .. الدور التخريبي لآل سعود في العراق

<http://www.kitabat.com/author> ٣٢٩٥٠

(١١) خليل الربيعي، السلفية في العراق (دراسة في التاريخ والفكر) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٥ ص

- (١٢) مثني علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢-٧٣ كانون الثاني نيسان ٢٠١٨ ، ص ٣٩٣٨
- (١٣) عماد علي تحديات ادارة محافظة صلاح الدين ما بعد داعش ، مجلة النهرين ، العدد الرابع ، بغداد - كانون الأول ٢٠١٧ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .
- (١٤) أحمد الدباغ، بعد التقارب الأخير ... هذه أبرز مراحل العلاقات العراقية السعودية" .
- (١٥) جاسم بونس الحريري، المصدر السابق ، ص ٦٨-٦٩
- (١٦) صحيفة الأندبندنت البريطانية تكشف تورط السعودية في دعم تنظيم "داعش" في الاستيلاء على العراق" ، <http://www.ypagency.net> الأندبندنت تتحدث عن دور السعودية في دعم "داعش" لأكتساح شمالي العراق <http://www.alsumaria.tv>.
- (١٧) السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز يتهم السعودية بدعم وتمويل الإرهاب وأتهم غير ديمقراطيين <http://www.theintercept.com> ، <http://www.sada-alkhaleej.com> " ، <http://www.alquds.co.uk>
- (١٨) السعودية وارهاب داعش: دعم أم مكافحة
- (١٩) السعودية ترفع حظر سفر مواطنيها العراق تعرف على الشروط: <http://www.thelenspost.com> ،

